مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
الرقم :12841

الرباط في : 31/1/2020

إلى السيد رئيس الحكومة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفوي - آني

غياب إطار استراتيجي مشترك لضمان تجانس السياسات العمومية ذات الصلة بقطاع العقار

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يضطلع العقار بدور محوري في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وتقليص الفوارق المجالية وترسيخ العدالة الاجتماعية، حيث اعتمدت بلادنا منذ منتصف سنوات 2000 استراتيجيات قطاعية تدمج بين البعد المتعلق بالعقار بوصفه موردا استراتيجيا ينبغي جعله في أهداف النهوض بمختلف القطاعات الانتاجية "السياحة، الصناعة، الفلاحة، الصيد ... إلخ"، إلا أن تنفيذ هذه الاستراتيجيات القطاعية يصطدم في كثير من الأحيان بصعوبات تهم عقلنة تعبئة العقار بكيفية ناجعة وذات مردودية، وكذا بسبب غياب ضمان تجانس والتقائية الاستراتيجيات القطاعية المعنية.

ولإرساء حكامة عقارية فعالة وناجعة قادرة على الاستجابة للطلبات المتغيرة، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم:

- ما الذي تعتزمون القيام به لتعزيز وتوحيد الإطار القانوني المنظم للعقار في شموليته؟
- وما هي الإجراءات والتدابير التي ستتخذ لإحداث مدونة عقارية تتلاءم مع الواقع الحالي ومع الرهانات الجديدة المرتبطة به؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

امام شقران,صبري نبيل,احويط محمد,رحاب حنان